PAULA YACOUBIAN

POLITICAL ACTIVIST

السيّد رئيس مجلس النواب

الأستاذ نبيه بري المحترم

عملاً بأحكام المادة 124 وما يليها من النظام الداخلي لمجلس النواب نتوجّه بواســـطتكم إلى الحكومة بالسؤال الآتي، آملين الجواب عليه ضمن المهلة القانونيّة.

وتفضلوا بقبول الإحترام

النائبة بولا يعقوبيان

Dafa headquarter (previous Volvo building)
Beirut – Corniche Pierre Gemayel | Fiat bridge area
Zip Code 2069 | **T** +961 76 664 844

PAULA YACOUBIAN

POLITICAL ACTIVIST

السيّد رئيس مجلس الوزراء

الدكتور نواف سلام المحترم

الموضوع: سؤال موجّه إلى الحكومة حول ارتفاع أسعار الترابة الوطنية والإجراءات المُتعلّقة بذلك.

المرجع: المادة 124 وما يليها من النظام الداخلي لمجلس النواب.

بالإشارة إلى الموضوع والمرجع أعلاه،

نتشرّف بتوجيه السؤال التالي نصّه إلى الحكومة:

بما أنه من الثابت أن أسعار الترابة الوطنية قد ارتفعَت بشكل كبير في السوق اللبناني بسبب احتكارها، وبما يربو كثيراً على السعر الرسمي المُحدَّد من قِبَل الحكومة.

وبما أن الترابة هي مادة أساسيّة لا يمكن الإستغناء عنها وقد ازدادت الحاجة إليها على إثر العدوان الإسرائيلي الأخير من أجْل الإعمار والترميم وإصلاح الأضرار.

وبما أن النظام الاقتصادي حرّ في لبنان وفق ما تنصّ عليه الفقرة (و) من مقدّمة من الدستور.

وبما أن قانون حماية المستهلك رقم 659 تاريخ 2005/2/4 وتعديلاته وقانون المنافسة رقم 281 تاريخ 2022/3/15 يُشدّدان على تعزيز حرية المنافسة ووجوب تحديد القواعد المنظمة لها في الأسواق، وحظر الاتفاقات والممارسات المخلة بها، ومكافحة الممارسات الاحتكارية واستغلال الوضع المهيمن في السوق، بما يضمن حقوق المستهلك ويحقق الفعالية الاقتصادية ويعزز الإنتاج والابتكار والتقدم التقني ويحافظ على الجودة والنوعيّة.

وبما أن ذلك يوجِب اتّخاذ إجراءات وتدابير حاسمة لضبط أسعار الترابة وتوفيرها في الأسواق ومنع احتكارها.

وبما أنه يقتضي بالتالي توجيه سؤال إلى الحكومة حول هذا الموضوع.

Dafa headquarter (previous Volvo building)
Beirut - Corniche Pierre Gemayel | Fiat bridge area
Zip Code 2069 | T +961 76 664 844

لذلك،

فإننا نتشـــرّف بأن نوجّه إلى الحكومة وتحديداً إلى رئيس مجلس الوزراء ووزراء الاقتصـــاد والتجارة والصناعة والداخلية والبلديات، السؤال التالي:

1- ما هي الإجراءات والتدابير التي اتّخذتها الحكومة، أو تنوي اتّخاذها، لضبط أسعار الترابة في السوق اللبنانية ومنع احتكارها وفرض بيعها بالسعر الرسمي المحدَّد من الحكومة؟؟

2- لماذا لا تسمح الحكومة باستيراد الترابة من الخارج؟؟ وهل يوجد أي مانع يحوْل دون ذلك؟؟

وعليه،

فإننا نأمل إجراء المقتضـى القانوني بعد إحالة هذا السؤال إلى الحكومة وتحديداً إلى رئيس مجلس الوزراء ووزراء الاقتصـــاد والتجارة والصـــناعة والداخلية والبلديات للجواب عليه خلال المهلة المُحدَّدة في المادة 124 من النظام الداخلي لمجلس النواب، وإلا اضطررنا الى تحويل سؤالنا هذا إلى استجواب وفقاً للأصول.

وتفضلوا بقبول الإحترام

النائبة بولا يعقوبيان